

نشرة آخر المستجدات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تصدرها سيجاب

CGAP
بناء نظم مالية من أجل الفقراء

أكتوبر 2009

وحددت "مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة" فئات الجائزة لهذه الدورة وهي **أفضل مشروع جديد لعام 2008 للرجال والنساء، وهذه الفئة متاحة فقط للطلبات المقدمة من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وأفضل مشروع عربي للعام 2008 وهي متاحة لجميع الطلبات (المحلية والإقليمية)** بالإضافة إلى جائزة أفضل مشروع محلي في القطاعات التالية: تقنية المعلومات، الصناعة، التسويق والترويج، المقاولات والصيانة العامة، الإلكترونيات، التعليم، والسياحة، الخدمات المهنية، التصميم، العقارات، الرعاية الصحية، الاستشارات، تجارة التجزئة، الأطفمة والمشروبات، إدارة المنشآت، والخدمات اللوجستية والنقل.

ودعت المؤسسة المتميزين والمبدعين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتقدم بطلباتهم للمنافسة على إحدى هذه الجوائز وذلك من خلال زيارة موقعها الإلكتروني www.smeawards.ae في موعد أقصاه 5 نوفمبر 2009.

**حالة قطاع التمويل الأصغر في المغرب:
مقابلة مع فؤاد عبد المومني، المدير
التنفيذي لمؤسسة الأمانة.**

طالما قدمت المغرب بكونها قصة نجاح للتمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهي تمثل نصف عملاء التمويل الأصغر تقريبا في العالم العربي. وفي الفترة بين 2002 و2007، شهدت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية واحدا من أسرع معدلات النمو في تاريخ التمويل الأصغر في أي مكان حول العالم. إلا أنه في 2008، بدأت بعض مؤسسات التمويل الأصغر في مواجهة مشكلات خطيرة تتعلق بالسداد. وقد طلبنا من فؤاد عبد المومني، المدير التنفيذي لمؤسسة الأمانة - واحدة من كبرى مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب، وعضو اللجنة التنفيذية لسيجاب، تفسير كيفية تأثر قطاع التمويل الأصغر والتغيرات التي يراها في الأفق.

1) ما هي الأسباب الرئيسية لما حدث في القطاع في المغرب؟

في الفترة ما بين 2007 و2009، شهدت مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب ارتفاعا في نسبة مخاطر المحفظة PAR 30 بنسبة 1 إلى 6 بالمائة في حين ارتفعت محافظ القروض بنسبة ضئيلة. وفي رأبي، يرجع ذلك أولا إلى التغيرات في العرض والطلب على خدمات التمويل الأصغر، وثانيا إلى مظاهر الضعف المؤسسي، وثالثا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية.

حتى عام 2005، توافر لدى العملاء مصادر قليلة للقروض، ومن ثم، كان هناك حافزا قويا للسداد عند تمكنهم من الحصول على الائتمان من مؤسسات التمويل الأصغر لضمان استمرارية الوصول إلى هذه الموارد الأساسية. ومع ازدهار مقدمي خدمات الائتمان الأصغر وسياساتهم لتقديم الائتمان لأي فرد وتقديم قروض أكبر، بدأ العملاء

كلمة المدير:

نرحب بكم في نشرة أحدث التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسعد سيجاب أن تقدم التقارير مرة أخرى بشأن الأنشطة والإجازات الخاصة بشركائنا في صناعة التمويل الأصغر الإقليمية خلال الفترة أبريل- يوليو 2009. كما يسعدنا أيضا تقديم آخر التطورات بشأن إصدارات سيجاب الجديدة والتي تهم تطور القطاع في منطقتنا.

وفي هذا الإصدار، يجري لقاء مع فؤاد عبد المومني، مدير مؤسسة الأمانة وأحد أعضاء اللجنة التنفيذية لسيجاب، في محاولة لفهم الموقف في المغرب والكيفية التي تتفاعل ولا يزال يتفاعل بها قطاع التمويل الأصغر مع الموضوع، في محاولة لجمع بعض الدروس المستفادة.

وتعرب سيجاب عن امتنانها لجميع الشركاء لمشاركتهم النشطة في قطاع التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتطلع إلى مواصلة العمل والتنسيق المشترك.

محمد علي خالد

الممثل الإقليمي لسيجاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

فعاليات قادمة

مؤتمر التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009. **تنظم شبكة سنابل ومركز يونيجلوبال للأبحاث** Uniglobal Research مؤتمرا يمتد لمدة يومين في 26-27 أكتوبر في عمان، الأردن. لمؤسسات التمويل الأصغر، والبنوك، والمنظمات غير الحكومية، والمباحثين، والباحثين، ومقدمي الخدمات الفنية وغيرها من العناصر الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتضمن الموضوعات الرئيسية، ضمن أمور أخرى، الحد البيئي الأدنى، وتوسيع الانتشار، والمنتجات الجديدة، ومكاتب الائتمان، ونظم إدارة المعلومات والتحول. لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة: <http://microfinanceassociation.ning.com/events>

أطلقت "مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة" الدورة الخامسة من "جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب"، وذلك بالتعاون مع "المشرق". وتأتي هذه الخطوة الطموحة ضمن التوجهات الرئيسية للمؤسسة الرامية إلى دعم وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير الفرصة المثالية لأصحاب الطموح والتصميم من الفئات الشابة ليكونوا رجال أعمال معروفين على المستويين المحلي والعالمي.

فريق منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا

زافيير رايلي
مدير مكتب الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا بسيجاب
xreille@worldbank.org

محمد خالد
ممثل سيجاب الإقليمي بالشرق
الأوسط وشمال أفريقيا
mohammedkh100@yahoo.com

مايكل ترزي
كبير مستشاري السياسات
بسيجاب
mtarazi@worldbank.org

© المجموعة الاستشارية
لمساعدة الفقراء (سيجاب).
جميع الحقوق محفوظة.

أنفسهم في فقد الميزة التنافسية (فالنجار الذي يعد واحداً من القلائل الذين حصلوا على قرض لديه ميزة عن غيره من النجارين إلى أن يتمكن جميع النجارين في المنطقة أيضاً من الحصول على القروض. وعندها تبدأ الأسعار في الانخفاض). كما أن المقرضين قد فقدوا وضعيتهم الاحتكارية وبدأ العملاء في النظر إليهم بصورة مختلفة. ومن ثم، بدأ العملاء في تحقيق أرباح قليلة وأصبحوا أقل اعتماداً على مؤسسات التمويل الأصغر. وفي وجود معدلات ضعيفة من الضغط الاجتماعي، أو القانوني، أو المؤسسي للسداد في الوقت المحدد، لم يعد ينظر العملاء إلى التزامهم تجاه مؤسسات التمويل الأصغر باعتباره أولوية أساسية، وفي العديد من الحالات يفضلون إنفاق أموالهم على أمور أكثر إلحاحاً.

وفي الوقت نفسه، كانت الثقة في قطاع التمويل الأصغر في المغرب عالية للغاية بعد عشر سنوات من الأداء المتميز إلى جانب الحماس الدولي والوطني للتمويل الأصغر، والتمويل السخي، والتقييمات الإيجابية من مؤسسات المراجعة الخارجية والسلطات الإشرافية. وفي هذا السياق، بالإضافة إلى نمو الاقتصاد، وجهت مؤسسات التمويل الأصغر جهودها إلى توسيع نطاق شبكات فروعها وبدأت في اتخاذ المزيد من المخاطر من خلال تقديم مجموعة أكبر من المنتجات، لتقوية أوضاعها في السوق، ولتعزيز سلامة الإدارة، والرقابة الداخلية، ونظم المعلومات بها.

ولحسن الحظ، فإن سلسلة الأزمات الاقتصادية في 2008-2009 لم تضرب المغرب بدرجة كبيرة ولم يكن لها تداعيات واسعة النطاق على مستوى النظام، كما حدث في بلدان أخرى. إلا أن بعض عملاء التمويل الأصغر قد تأثروا بالفعل. وقد أدت زيادة أسعار الغذاء إلى المزيد من الإنفاق من عوائدهم المحدودة على السلع الأساسية، وزادت تكلفة إنتاجهم، مما استهلك جزءاً من أسواقهم وهوامش ربحهم. حتى مع أن غالبية السكان لم يتأثروا، فإن نسبة قليلة مثل 10 بالمائة من عملاء إحدى مؤسسات التمويل الأصغر الذين يواجهون مشكلات في السداد، كافية لتراجع جودة محفظة تلك المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد لاقى قطاع التمويل الأصغر استحساناً من قبل الحكومة، والقصر الملكي، والمجتمع المدني، والمناخين الدوليين، كما لو أنه، فيما يشبه المعجزة، لن يتأثر، وكأداة أساسية للحد من الفقر. كما أن عدم فعالية النظام القانوني وتردد السلطات المحلية في الضغط على مجموعات السكان ذات الحساسية السياسية والمحرومين اجتماعياً أدى أيضاً إلى وجود شعور بالحصانة، بل وشجع القليل على شن حملات لعدم السداد، خاصة قبل الانتخابات.

ومن المطمئن أن قطاع التمويل الأصغر قد تمكن من الإبقاء على صورته الجيدة بشكل عام، ولم تطالب البنوك المحلية، والمقرضين الآخرين بالسداد المبكر للقروض، كما لم توضع قيود على مجموعة الخدمات المقدمة (تعبئة المدخرات العامة، على وجه الخصوص).

2) كيف تفاعلت الأطراف الأساسية، مثل مؤسسات التمويل الأصغر، ووزارة المالية أو بنك المغرب (البنك المركزي) لاحتواء الانهيار المحتمل، وماذا كانت النتائج حتى الآن؟

عندما أدركت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية ارتفاع معدلات التعثر بشكل كبير في منتصف 2008، اجتمعت للنظر في إيجاد حلول ولطلب الخبرة الدولية. أولاً، كان على مؤسسات التمويل الأصغر الكبرى النظر إلى نفسها بشكل فاس، واتفقت على تحليل نتائجها مجتمعة من

قبل أطراف خارجية مثل سيجاب، ومؤسسة التمويل الدولية، بحيث يمكن الوصول إلى الحالة التشخيصية.

وضعت كل مؤسسة نظاماً لتنظيف المحافظ الخاصة بها وإدارة التعثر بشكل أفضل. كما تم تطوير نظام مشاركة المعلومات بشأن المخاطر، والذي تم تنفيذه في أبريل 2008. ونبه مؤسسات التمويل الأصغر بصورة سريعة إلى ارتفاع مستوى التعثر. وقد أوصى بنك المغرب أن تهتم مؤسسات التمويل الأصغر بنقاط الضعف المؤسسية، ونظم إدارة المعلومات، والرقابة الداخلية، واعتبارها أولويات أساسية، بالإضافة إلى زيادة إقامة الروابط وتعزيزها فيما بينها وكذلك مع البنوك. وعندما نفذت مؤسسة زاكورة نظام إدارة المعلومات الجديد لديها، اكتشفت بعض المشكلات الخطيرة المتعلقة بالسداد والتدليس، وقررت الاندماج مع مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى لسلامتها ولعلاقتها الوثيقة مع مجموعة البنك الشعبي في المغرب.

وقد أصبحت الحكومة أكثر دراية بالمخاطر التي تواجه الصناعة، ووعدت بتحسين استجابة النظام القانوني والإداري، إلا أننا لا نزال في انتظار النتائج الفعلية في هذا الصدد.

وقد تمكنت هذه الاستجابات من احتواء النمو، والحول دون ازدياد أزمة السداد سوءاً، إلا أنه من المرجح أننا لن نشهد تحسناً ملحوظاً وواسع النطاق في قضية تعثر القروض في 2009. وفي واقع الحال، فإن غالبية الخطوات التي اتخذت، مثل تقليل حجم القروض أو عدم تقديم القروض للعملاء الأكثر خطورة أو المحتمل تسببهم في وقوع مشكلات، قد أدت إلى ارتفاع حوادث عدم السداد نظراً لتراجع التدفق النقدي لدى العملاء، وانخفاض ثقة العملاء في استمرار وجود المؤسسات ورغبتها في تحسين الخدمات، وتلاشت قدرتهم على السداد في الوقت المحدد، وحوافزهم للقيام بذلك. إلا أن مؤسسات التمويل الأصغر أخذت في تحسين علاقاتها بعملائها، والاتصال بهم، ومحاولة الوصول لفهم أفضل لكيفية تحفيز العاملين والعملاء على تحسين معدلات السداد، وتقليل الغش والتعثر.

3) ما هي الدروس المستفادة مما حدث حتى الآن، في القطاع — في المغرب، وفي المنطقة، وحول العالم؟

لقد تعلمنا أنه يمكن لقطاع اقتصادي جديد أن ينمو بسرعة فائقة، على الأقل لفترة ما، ولكن كما أوضح الموقف في المغرب، فإن النمو المستدام طويل المدى ليس ممكناً إلا إذا كان قائماً على نموذج اقتصادي سليم، وعلى تطورات موازية فيما يتعلق بسلامة الإدارة، والأعمال، والنظم، والمنتجات لضمان رضا العملاء والإدارة الجيدة ومن الدروس المستفادة أيضاً أن الأداء القوي في مؤسسة ما لا يعني بالضرورة نجاح جميع المؤسسات المماثلة، ولفترة طويلة من الوقت.

وأخيراً، فقد تبين لنا أن إدارة الأزمات تعتمد إلى حد كبير على المواقف والمهارات المطورة في الأوقات العصيبة. إن الشفافية، والتعاون، والقدرة على إدراك الحدود والتعلم من الأخطاء هي من العناصر الأساسية لاتخاذ بعض القرارات التي غالباً ما تكون صعبة، والتي قد تتطلب أن يتخلى العاملون بالإدارة عن نزعاتهم الفردية وأن يواجهوا من يتصرف بشكل غير قانوني لكي يتمكنوا من البدء مرة أخرى على أساس صلب.

آخر التطورات الإقليمية

وتقدم جائزة جرامين-جميل للقيادة إلى مؤسسات التمويل الأصغر التي تتميز في مجال القيادة في القطاع المحلي لها، أو الاحتفاظ بالعملاء، أو الموارد البشرية، أو تقديم منتجات جديدة، أو التركيز على الفقر، أو العمل في بيئة صعبة، أو غيرها من المجالات التي تميز المؤسسة عن غيرها من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة. وتمنح جائزة جرامين-جميل للاستدامة لمؤسسات التمويل الأصغر التي تحقّق سرعة النمو من خلال الوصول إلى العملاء، والتوسع في الخدمات المقدمة، ومعدل اختراق السوق مع الاحتفاظ بجودة الأداء المالي والفني. يمكن لجميع أعضاء سنابل التقديم للحصول على الجوائز اعتباراً من 1 يونيو 2009. آخر موعد للتقديم هو 28 فبراير 2010. وسيتم توزيع الجوائز في مؤتمر سنابل لعام 2010. يمكن الحصول على طلبات التقديم على: <http://www.grameen-jameel.com/news.html>

التقرير العربي للأداء المقارن للتمويل الأصغر 2008. أصدر سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر MIX وشبكة سنابل تقرير 2008 الذي يبحث في نمو مؤسسات التمويل الأصغر، وفعاليتها، وربحيتها، والتطور الحديث في الأطر التنظيمية في العالم العربي. وقد تضمنت عينة مؤسسات التمويل الأصغر 48 مؤسسة من 10 بلدان لإصدار مقاييس الأداء المقارن. و36 مؤسسة من تسعة بلدان لبيانات الاتجاهات في 2006-2007. وقد ارتفع العدد المتوسط للمقترضين لدى مؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي من 13,266 في 2006 إلى 15,407 في 2007. في حين ارتفع متوسط نسبة مخاطر المحفظة في المنطقة من 4.9 مليون دولار إلى 7.5 مليون دولار. كما ارتفع متوسط رصيد القرض للمقترض الواحد بنسبة 21 بالمائة (259 دولار إلى 314 دولار للمقترض). ومن بين النتائج الأخرى: حققت 79 بالمائة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية الاكتفاء الذاتي التشغيلي. و50 بالمائة منها فقط حققت الاكتفاء الذاتي المالي. ويشير التقرير إلى أن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر العربية تعتمد على التمويل المدعوم. وقد حققت مصر، والمغرب، والأردن معدل من الاكتفاء الذاتي المالي بنسبة 104 بالمائة، و109 بالمائة، وIII بالمائة، على التوالي. ويوضح التقرير أن اليمن وفلسطين جاهدان لتحقيق التغطية الكاملة للتكلفة في أسواق تجارية تنافسية حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي المالي إلى 89 بالمائة، و53 بالمائة، على التوالي. ويمكن تحميل التقرير على الرابط التالي: http://www.themix.org/sites/default/files/2008_percent20Arab_percent20Microfinance_percent20Analysis_percent20and_percent20Benchmarking_percent20Report_percent20-percent20English_2.pdf

استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة CHF القابضة. تمت الموافقة على استثمارات مؤسسة التمويل الدولية بأسهم بقيمة 10 مليون دولار في الشركة القابضة لمؤسسة السكان التعاوني CHF في يونيو 2009. ويجري حالياً دراسة الخدمات الاستشارية، والاستثمارات في الشركات التابعة في لبنان، والأردن، والعراق.

مؤتمر سنابل السنوي. عقدت شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل) مؤتمرها السنوي السادس. تحت شعار "رأس المال البشري في التمويل الأصغر: الأفراد، والاهتمام، والقيمة". في الفترة 12-14 مايو 2008 في بيروت، لبنان. حضر المؤتمر ما يزيد على 500 مشارك للتعرف على التوجهات الإقليمية والدولية، ودراسة التحديات والفرص التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة، مروراً بتطورها المؤسسي، وتنوع الخدمات، والوصول إلى أسواق جديدة، والحصول على مصادر جديدة للتمويل، والنظر في إمكانية التحول. وتتاح العروض التي قدمت في المؤتمر على مدار ثلاثة أيام على الرابط التالي: <http://www.sanabelconf.org/presentations.html>

منتدى سيجاب للسياسات. نظمت سيجاب، بدعم من شبكة سنابل، المنتدى الأول للسياسات للعالم العربي، شارك فيه صناع السياسات في المنطقة في 11 مايو، واتباعاً لنماذج مننديات إقليمية أخرى للسياسات، مثل المننديات التي عقدت مؤخراً لأفريقيا الفرنكوفونية، وأوروبا الشرقية ووسط آسيا، فقد وفر المنتدى الذي عقد ليوم واحد لمسئولي البنوك المركزية، وغيرهم من المسؤولين من 11 بلد، الفرصة الفريدة لتبادل الخبرات والمعارف مع قرنائهم، ووضع استراتيجيات لتقليل مخاطر القطاع بفعالية، مع العمل بشكل متزامن على توسيع الانتشار في المنطقة حيث تتم تلبية نسبة 15 بالمائة تقريباً من الطلب على خدمات التمويل الأصغر، ويتاح ملخص للموضوعات الأساسية والعروض المقدمة خلال المنتدى على الرابط التالي: <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/I.26.I0634/>

تدريب سيجاب للممولين. كجزء من جهودها المستمرة لبناء قدرات المانحين والممولين والعاملين بالحكومة، نظمت سيجاب الدورة التدريبية الثانية للمانحين في المنطقة في يونيو 2009 في البحر الميت، الأردن. ويستهدف البرنامج التدريبي الممتد لأسبوع واحد بعنوان "بناء نظم مالية للفقراء - كيف يمكن للمانحين تحقيق اختلاف"، العاملين الميدانيين في الوكالات المانحة، والمسئولين الحكوميين. لمزيد من المعلومات بشأن دورات سيجاب التدريبية القادمة للمانحين، يمكن زيارة: <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/I.26.I437/>

دعم جرامين-جميل لمؤتمر سنابل. وجوائز مؤسسات التمويل الأصغر، والدورات التدريبية، احتلت مؤسسات جرامين-جميل مرتبة الراعي الذهبي لمؤتمر سنابل السنوي السادس في لبنان ودعمت احتفالية جوائز أصحاب المشروعات الصغرى اللبنانيين، وجوائز العاملين بمؤسسات التمويل الأصغر العربية، وجلسة "الموازة بين الأفراد والاستراتيجية". وخلال المؤتمر، أعلنت جرامين-جميل وسنابل عن إطلاق جوائز جرامين-جميل لمؤسسات التمويل الأصغر لعام 2010، سيتم تقديم ثلاث جوائز، وجائزة نقدية بقيمة 10 آلاف دولار إلى المؤسسات الفائزة في المجالات التالية: الابتكار، والقيادة، والاستدامة. ستقدم جائزة جرامين-جميل للابتكار إلى مؤسسات التمويل الأصغر التي تظهر الابتكار من خلال تطوير المنتجات، أو التصميم التنظيمي، أو التكنولوجيا، أو تدريب العاملين، أو غيرها من المجالات التي تعد جديدة على العالم العربي.

آخر تطورات البلدان

الجزائر

التجربة الرائدة للخدمات المالية الملتزمة بالشريعة تظهر استقراراً في النمو. بدأت مؤسسة FIDES.

بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني. في تعميم المنتجات المالية الإسلامية بالشراكة مع بنك البركة. وقد تخطت المحفظة القائمة 100 ألف يورو وبدون تعثر إلى الآن. وتساعد هذه النتائج الواعدة على دعم ثقة السلطات المحلية وكذلك البنوك الشريكة في البلاد التي تعدّ فيها مناهج التمويل الأصغر التجاري غير موجودة تقريباً.

مصر

اجتماع تشاوري بشأن المسودة المقترحة للقواعد العامة لشركات التمويل الأصغر. نظمت وزارة

الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار اجتماعاً مع سيجاب، والجهات المانحة، ومؤسسات التمويل الأصغر (المنظمات غير الحكومية)، والبنوك، واثنين من المؤسسات المرشحة أن تكون أولى شركات التمويل الأصغر، والمستثمرين، وشركة مكتب الائتمان الخاصة، وغيرها من الأطراف المعنية في أواخر مايو. للتعرف على التعليقات على المسودة المقترحة للقواعد العامة. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ القواعد العامة لشركات التمويل الأصغر بعد سن القانون التنظيمي الموحد الجديد والذي سيمهد الطريق للتمويل الأصغر التجاري. ومن الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها: تحول المنظمات غير الحكومية، وحدود أسعار الفائدة، والتحويلات، ومكتب الائتمان، والضرائب، والتمويل التجاري، والسيولة.

إنشاء شركة جديدة للتمويل الأصغر. تم إطلاق

مؤسسة "تنمية" لخدمات المشروعات الصغرى في مايو لتستهدف ملاك المشروعات الصغيرة وأصحاب المشروعات منخفضي الدخل إلى متوسطي الدخل في المجتمعات الحضرية والريفية. مع التركيز على المناطق الريفية حيث ينخفض الوصول إلى الخدمات المالية في الغالب. ويملك مؤسسة "تنمية" كل من فينانس أنليميتد، وسيتادل كابيتال، والبنك المصري الخليجي (EGB). ويجري إبرام اتفاق مع البنك المصري الخليجي للتمويل عند الإقراض. وقد بدأت مؤسسة تنمية عملها في يوليو 2009 وقدمت نحو 1700 قرض بقيمة تزيد على 8 مليون جنيه مصري في أول شهر لعملها. وتتوقع مؤسسة "تنمية" تحقيق النمو بإنشاء 300 فرع والتوسع لتقديم خدمات التأمين الأصغر، والوساطة، والتحويلات المالية، وماكينات الصرف الآلي.

المؤسسة الأولى للتمويل الأصغر-مصر (FMF-E).

في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين المؤسسة الأولى للتمويل الأصغر في مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بقيمة 20 مليون جنيه مصري (نحو 3.3 مليون دولار). استخدمت المؤسسة الدفعة الأولى من هذا التمويل (275 ألف دولار) لزيادة محفظتها التي تصل قيمتها إلى 3.9 مليون دولار بنهاية يونيو. تتمثل أهداف هذه الشراكة في الوصول إلى 30 ألف من المستفيدين. وتوسيع نطاق الشبكة الإقليمية لمؤسسة التمويل الأصغر الأولى في تسع مدن، و75 بالمائة من قرى محافظة أسوان، ما سيساعد في تطوير وتمويل مشروعات الأعمال الصغيرة في المحافظة. ومن خلال تعاون المؤسسة مع البنك الأول للتمويل الأصغر في أفغانستان، حضر اثنين من مدربي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأفغان إلى القاهرة في نهاية فبراير لتقديم برنامج تدريبي لمدة ثمانية أسابيع تضمن حلقات دراسية وتدريب ميداني عملي، وتدريب ميداني على حالات فعلية. وقد وزعت المؤسسة

أول قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مايو 2009. وفي نهاية يوليو، تم توزيع خمسة قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية 160 ألف جنيه مصري. وتقدم القروض لعملاء التمويل الأصغر القائمين الذي تمكنوا من زيادة حجم أعمالهم وانتقلوا إلى قروض أكبر. وتعاون وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع غيرها من وكالات شبكة أغا خان للتنمية لتقديم القروض للمقترضين الراغبين في توسيع نطاق أعمالهم لخدمة زوار المناطق التاريخية في الدرب الأحمر بالقاهرة.

العراق

"جّارة" للتمويل الأصغر/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-العراق. نظم مشروع "جّارة" مؤتمراً لمؤسسات

التمويل الأصغر الشريكة في 28-29 يوليو، للاحتفال بأخر الإنجازات والنجاحات في مؤسسة وتحديث صناعة التمويل الأصغر العراقية. وقد حمل المؤتمر شعار "دمج التمويل الأصغر العراقي في القطاع المالي". وضم 66 مشاركاً من الحكومة العراقية الوطنية والحكومة الكردستانية الإقليمية، والبنك المركزي العراقي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالعراق، وفرق الإعمار بالمحافظات، وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين من جميع مؤسسات التمويل الأصغر العراقية، وكذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتمت تغطية مجموعة كبيرة من الموضوعات، من بينها: وضعية صناعة التمويل الأصغر؛ والإدارة الفعالة لمخاطر القروض؛ وتقييم عمل مؤسسات التمويل الأصغر؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والتمويل الأصغر في البيئات الأمنية، والاجتماعية، والثقافية الخطرة؛ وإقراض المجموعات المتضامنة؛ وإدراج التمويل الأصغر في القطاع المالي الرسمي؛ وتحول مؤسسات التمويل الأصغر من وضعية منظمات غير حكومية؛ والشفافية المالية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ ومتطلبات المنح؛ وإعداد التقارير.

وفي يونيو 2009، بلغ عدد العملاء النشطين لمؤسسات التمويل الأصغر العراقية الشريكة لمشروع "جّارة" وعددها إحدى عشر مؤسسة، 46 ألف عميل بقيمة قروض مستحقة 72 مليون دولار تقريباً. ونسبة مخاطر المحفظة فيما يزيد على 30 يوم I.I بالمائة، وتمثل هذه زيادة بنسبة 60 بالمائة للمحفظة القائمة على مدار العام الماضي.

الأردن

الشركة الأردنية للتمويل الأصغر-تمويلكم تطلق مبادرة للاستفادة من الطاقة الشمسية. بالتعاون

مع المركز القومي لأبحاث الطاقة، وشركة نور، إحدى المؤسسات المتخصصة في إنتاج التكنولوجيا الشمسية، أطلقت الشركة الأردنية للتمويل الأصغر-تمويلكم مبادرة في أبريل لتمكين الأردنيين وأصحاب المشروعات منخفضة الدخل من شراء سخانات للمياه تعمل بالطاقة الشمسية من خلال أقساط شهرية منخفضة.

بنك التنمية الإسلامي يوقع اتفاقية تمويل مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وقعت وزارة التخطيط

والتعاون الدولي مع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقيات للتمويل بقيمة 10.35 مليون دولار في 5 مايو، في حضور صاحبة الجلالة، الملكة رانيا، سيستخدم القرض الميسر بقيمة 10 مليون دولار لدعم القدرات المالية والمؤسسية لصندوق التنمية والتشغيل، لتقديم التمويل الإسلامي، وتعزيز قدرات الصندوق على العمل كوحدة لإقراض الجملة لمؤسسات التمويل الأصغر، وستستخدم المنحة بقيمة 350 ألف دولار للتدريب وتقديم الدعم الفني لمؤسسات التمويل الأصغر بهدف تقديم منتجات إسلامية. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك الإسلامي للتنمية منحة بقيمة 300

كما يدعم البرنامج تقديم مجموعة أكبر من منتجات التمويل الأصغر، خاصة في المناطق الريفية.

السودان

البنك المركزي السوداني يصدر توجيهات بشأن التمويل الأصغر. أصدر البنك المركزي السوداني نشرة توجيهية بشأن التمويل الأصغر للبنوك السودانية، وكجزء من سياسة البنك المركزي لعام 2009، شجع البنك المركزي على تطوير التمويل الأصغر للإسكان والزراعة، وكذلك توسع المعاملات المصرفية الإسلامية، ولتطوير وتعزيز التمويل الأصغر، أنشأ البنك المركزي وحدة متخصصة للتمويل الأصغر، وتتطلب السياسات من البنوك: تخصيص حد أدنى 12 بالمائة من محافظهم للتمويل الأصغر، وإنشاء وحدات أو إدارات للتمويل الأصغر، والتي يجب أن تقدم خططاً سنوية بشأن التمويل الأصغر إلى البنك المركزي؛ وتنفيذ برامج إعلامية للتوعية بالتمويل الأصغر. كما أن سياسة 2009 تنص على أن البنك المركزي يجوز له إنشاء مؤسسة لتقديم الضمانات لأنشطة التمويل الأصغر، كما تشجع نشرة التوجيهات على تبني نماذج أخرى من التمويل الإسلامي بجانب المراجعة (عقد بيع مقابل التكلفة وتحديد السعر) من خلال الطلب من البنوك أن تخصص 30 بالمائة بحد أقصى من محافظ القروض لديها للمراجعة، وتنص على أن هامش الربح على عقود المراجعة لا يمكن أن يزيد على تسعة بالمائة.

سوريا

المؤسسة الأولى للتمويل الأصغر-سوريا (FMFI-S). بدأت مؤسسة التمويل الأصغر الأولى - أول مؤسسة ترخص من قبل البنك المركزي السوري، في جمع الودائع في 25 يونيو 2009، وتقدم لعملائها بديل فتح حسابات جارية وحسابات توفير، وفي سبتمبر، بعد فترة اختبار لمدة شهرين، ستقدم المؤسسة هذه الخدمات إلى فرعها الجديد في حمص، ثم ستبدأ في التعميم على مدار شبكتها بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم منتج للودائع الجديدة ذات الفترات الثابتة في جميع الفروع. كما قامت المؤسسة مؤخراً بتشغيل نظم جديدة لإدارة المعلومات لتحقيق الفعالية وتحسين جودة خدماتها. ويوجد لدى مؤسسة التمويل الأصغر الأولى 15 ألف عميل نشط، ولديها فروع في دمشق، وأليبو، واللاذقية، وسلامية، وحمص، وطرطوس، والسويدية، وتسعى لتغطية جميع المحافظات السورية بحلول عام 2011.

دعم بنك التنمية الألماني KfW للمؤسسة الأولى للتمويل الأصغر-سوريا. في 23 يوليو، وقع ممثلو بنك التنمية الألماني KfW، ولجنة تخطيط الدولة بسوريا، ومؤسسة التمويل الأصغر الأولى بسوريا اتفاقيتين ماليتين لدعم المؤسسة من خلال بنك KfW. وستوفر اتفاقيات التمويل للمؤسسة الأولى للتمويل الأصغر 2.3 مليون يورو للقروض، وسيتم تقديمها من خلال CBS، ومنحة لتطوير شبكة الفروع (200 ألف يورو)، ومنحة للخدمات الاستشارية لتنمية المنتجات (500 ألف يورو). كما أن بنك KfW يدرس قضية حيازة أسهم في رأس مال المؤسسة (بقيمة تصل إلى 2 مليون يورو)، وخلال المفاوضات الأخيرة بين الحكومتين الألمانية والسورية، تعهدت الحكومة الألمانية بتقديم تمويل إضافي بقيمة 4 مليون يورو لدعم مؤسسة التمويل الأصغر الأولى بسوريا.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية حالياً على تقييم مؤسسة التمويل الأصغر الأولى لتقديم المساعدات الفنية اللازمة لبناء القدرات.

ألف دولار إلى مشروع تشرف عليه مؤسسة نهر الأردن وسيدعم المزارعين منخفضي الدخل في منطقة المدورة.

ندوة منظمة قانون التنمية الدولي (IDLO) بشأن الأطر القانونية والتنظيمية، عقدت منظمة قانون

التنمية الدولي ندوة بشأن الأطر القانونية والتنظيمية التي تؤثر على الإشراف على التمويل الأصغر وغيره من الخدمات المالية للفقراء في منطقة الشرق الأوسط. وقد أجريت الندوة في البحر الميت، الأردن، في الفترة 7-18 يونيو. وتضمنت الموضوعات التي تناولتها الندوة: مناقشات بشأن الأطر التشريعية والتنظيمية القائمة للتمويل الأصغر في الدول العربية، والتحول التجاري للصناعة، وقضايا حماية المستهلك، والأساليب الجديدة لتقديم التمويل الأصغر، والمصادر المختلفة لرأس المال، والتحول إلى مؤسسات منظمة وحاصلة على تراخيص، وغيرها من الموضوعات. وقد حضر الندوة 23 مشارك من 13 بلد، أغلبهم من المهن القانونية من الحكومات، والبنوك المركزية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية مع بعض الخبرة في قطاع التمويل الأصغر.

لبنان

المجموعة تحصل على أول قروضها التجارية. في الربع الثاني من 2009، وقعت المجموعة ثلاث اتفاقيات قروض مع مؤسسات Triple Jump Fund Management (1.5 مليون دولار)، وبلو أورثشارد (250 ألف دولار)، وبلانيس (250 ألف دولار)، وهي في طور التفاوض بشأن قروض أخرى من بنوك تجارية محلية.

المغرب

أزمة الائتمان. واجهت مؤسسات التمويل الأصغر أزمة ائتمان غير مسبوقه منذ عام 2008، إلا أن القطاع قد تفاعل بسرعة، ووضعت مؤسسات التمويل الأصغر سياسات تعافي مشددة، وتشهد مؤسسات التمويل الأصغر تباطؤ في النمو، وتضييق عمليات الائتمان والتركيز على تعافي القروض. كما أنها تتبادل معلومات بشأن الائتمان بصورة أسبوعية للسيطرة على المديونية فيما بينها. أنظر المقابلة في هذا العدد مع فؤاد عبد المومني، المدير التنفيذي لمؤسسة الأمانة للاطلاع على خليله للموقف.

حيازة زاكورة. حولت ملكية مؤسسة زاكورة - أكبر مؤسسات التمويل الأصغر المغربية - إلى مؤسسة البنك الشعبي في اتفاقية هامة تم الإعلان عنها في مايو 2009. وسيعرف الكيان الجديد باسم جمعية زاكورة - شعبي للتمويل الأصغر.

إنشاء مكتب الائتمان لتغطية التمويل الأصغر.

سيتم دمج مؤسسات التمويل الأصغر في مكتب ائتمان شامل جديد أنشأه البنك المركزي المغربي، بنك المغرب، ويتوقع عمل الخدمة المعلوماتية الجديدة للائتمان بشكل تام بحلول ديسمبر 2009.

مد برنامج PROFOR.

تم مد برنامج "PROFOR" للتدريب والمساعدة الفنية، والذي ينفذ من قبل حورس لتمويل التنمية بتمويل من التعاون المالي الألماني من خلال بنك التنمية الألماني KfW، إلى يناير 2010، وتعد التدابير التدريبية مكتملة للمشاركة الضامنة لKfW في صندوق الجملة المغربي لمؤسسات التمويل الأصغر. جيداً. ويستهدف البرنامج التعزيز المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر صغيرة ومتوسطة الحجم الراغبة في التقدم للحصول على التمويل التجاري بالجملة من خلال جيداً.

فلسطين

ديب/مشروع التمويل الأصغر الإسلامي المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يعمل مشروع التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة (ديب) على تمكين أصحاب المشروعات الصغرى من زيادة دخلهم عن طريق تعزيز مؤسسات التمويل الأصغر الشريكة لتطبيق مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي التي تؤكد على المشاركة في الحاضر. وحقوق الأفراد وواجباتهم، وحقوق الملكية، وحرمة العقود. كما يركز مشروع ديب على أهداف تنمية واجتماعية من خلال التمويل الأصغر الإسلامي. في الفترة من أبريل إلى يونيو 2009، واصل مشروع ديب توزيع القروض على ست مؤسسات للتمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية بقيمة 2.2 مليون دولار.

الصندوق الأوروبي-الفلسطيني لضمانات الائتمان (EPCGF). الصندوق الأوروبي-الفلسطيني لضمانات الائتمان هو مشروع مدعوم من بنك KfW (بالنيابة عن الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية بألمانيا BMZ)، والمفوضية الأوروبية، وبنك الاستثمار الأوروبي لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل للمشروعات الفلسطينية المتوسطة والصغيرة و الصغرى - يواصل أعماله الناجحة. واعتباراً من 1 يوليو 2009، أصدر الصندوق ضمانه رقم 1000 للقروض بما يصل بإجمالي حجم الائتمان للقروض التي تمت الموافقة عليها وتقديم الضمانات لها في ظل البرنامج إلى ما يزيد على 29 مليون دولار. ولا تزال معدلات السداد مرتفعة، ومنذ إنشائه في سبتمبر 2006، ساعد الصندوق المشروعات الفلسطينية المتوسطة والصغيرة والصغرى على توفير 3700 وظيفة وتأمينها. بالإضافة إلى ذلك، يستمر تقديم البرنامج التدريبي الشامل للبنوك لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي الفلسطيني.

إنشاء مكتب ائتمان. وقعت سلطة النقد الفلسطينية مذكرات تفاهم مع ست من مؤسسات التمويل الأصغر الرئيسية التي يتوافر لديها نظم إدارة المعلومات وستوقع مذكرات تفاهم ماثلة مع مؤسسات أخرى للتمويل الأصغر عند تجهيز نظم إدارة المعلومات الخاصة بها. وقد تم تحميل بيانات برنامج التمويل الأصغر التابع للأثروا بالفعل على قاعدة البيانات المركزية ويمكن للأثروا مراجعة تاريخ الائتمان لعملائها إلكترونياً مع مكتب الائتمان.

برنامج سمارت. بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومن خلال برنامج سمارت الذي تديره أكاديمية التنمية التعليمية AED، افتتح بنك الرفاه للتمويل الأصغر رسمياً فرع جديد في مدينة دورا، بالقرب من مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية. ويمثل افتتاح الفرع استراتيجية البنك لتوسيع نطاق الانتشار خارج المدن الكبرى. ويواصل بنك الرفاه، بمساعدة SBI من خلال برنامج ESAF الذي تديره أكاديمية التنمية التعليمية، بناء قدراته فيما يتعلق بالتمويل الأصغر، وزاد في يوليو 2009 نسبة التمويل الأصغر من إجمالي القروض التي يقدمها إلى 40 بالمائة من إجمالي محفظة القروض.

مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لجمعيات الادخار والائتمان. في أعقاب انتفاضة عام 2000، وما نتج عنها من ارتفاع الفقر، أطلق الإيفاد مشروع الإعمار والتنمية. وقد كان من العناصر المبتكرة في هذا المشروع المكون الخاص بدعم معيشة المرأة، والذي استهدف تمكين المرأة من خلال إنشاء جمعيات الادخار والائتمان، بدعم من

دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمبادرة "صندوق". في مشروع التنمية الزراعية بجبل الحصى المدعوم من الإيفاد، يشير لفظ "صندوق" إلى مؤسسة مستقلة للتمويل الأصغر يملكها ويديرها أعضائها - وهو مفهوم جديد في ظل النظام المصرفي المركزي. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمبادرة "صندوق" للتمويل الأصغر في بعض الجوانب عند تنفيذ المشروع. وحدد الإيفاد المجموعات المستهدفة، وقام بتدريبها، ومساعدتها في تقييم طلبات التقديم للحصول على القروض؛ كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي لمبادرة "صندوق". وتعد "الصناديق" مجموعات مدارة ذاتياً ومستقلة في صنع القرار، تضمنت تبني ممارسات مالية تتفق مع القيم المحلية. والمشروع الناشئ، مول ذاتياً من خلال مساهمة الأعضاء برأس المال، والتي يتم من خلالها تقديم القروض الصغيرة لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر. وعندما تتسبب الوسيطة المالية المبدئية بالرضا، يقدم المشروع ضحاً إضافياً لرأس المال، ومن ثم يعمل على زيادة الانتشار، وحجم القروض، وفترات القروض. ويتم الاهتمام بشكل خاص بالنساء، واللاني يشكلن 41 بالمائة من الأعضاء. وإلى الآن تم إنشاء 50 صندوق. ومؤخراً، قام مشروع التنمية الريفية الإقليمية بالمنطقة الشمالية-الشرقية التابع للإيفاد بتوسيع نطاق المبادرة لتمتد إلى شمال شرق سوريا، حيث يخطط لإنشاء صناديق في 96 قرية.

تونس

دراسة عن سوق المشروعات المتوسطة والصغيرة والصغرى في تونس. بالتعاون مع الشركاء التونسيين، بدأ بنك KfW إجراءات الاختيار في مايو لدعوة مؤسسات الاستشارات الدولية لتقديم عروضها لتنفيذ دراسة سوقية لقطاع المشروعات المتوسطة، والصغيرة، والصغرى في تونس في الربع الرابع 2009/الربع الأول من 2010. ستتناول الدراسة أيضاً شريحة سوق التمويل الأصغر عند تحليل العرض والطلب في السوق فيما يتعلق بأحجام القروض بين 4 آلاف و80 ألف دينار تونسي.

إندا العالم العربي تطلق نظم معلومات Mifos. أصبحت إندا العالم العربي المؤسسة العربية الأولى للتمويل الأصغر التي تستخدم نظام Mifos لمعلومات الإدارة. وقد اختارت إندا نظام Mifos، وهو نظام تكنولوجي مصمم خصيصاً للتمويل الأصغر، للمساعدة في إدارة واستدامة معدلات انتشارها، والابتكار، والنمو. وتوقع إندا أن استثماراتها في نظام Mifos، مبادرة المصدر المفتوح التي أعدتها مؤسسة جرامين، وأطلقتها في العالم العربي مؤسسة جرامين-جميل، ستساعدها في إدارة معدلات نموها المرتفع من العدد الحالي الذي يزيد على 100 ألف عميل من الفقراء إلى العدد المستهدف وهو 300 ألف عميل بنهاية 2012. ويعتمد نظام Mifos على الإنترنت ويدعم إدارة محافظ القروض والمدخرات، والتقارير المركزية عن سير العمل، وقياس الأداء الاجتماعي، ويمكن دمجه مع غيره من الحلول التكنولوجية.

عمان

إطلاق أول مشروع للتمويل الأصغر في عمان. تدرس مؤسسة بلانت فينانس بالإمارات العربية المتحدة تسجيل أول مؤسسة للتمويل الأصغر، وهي شركة مساهمة جديدة تعرف بجرينفيلد، لتقديم الخدمات المالية وغير المالية إلى أصحاب المشروعات من الفقراء في عمان.

في حلقة العمل 23 شخص يمثلون الإدارة العليا وصناع القرار في 15 مؤسسة لتمويل الأصغر وغيرها من المؤسسات. وخلال حلقة العمل، ناقش المشاركون عدداً من القضايا مثل إنشاء الشبكة، ونتائج الزيارات الميدانية إلى مؤسسات التمويل الأصغر لمساعدة الشبكة في التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه صناعة التمويل الأصغر.

BRAC-اليمن. في أعقاب زيارة من فريق مؤسسة BRAC إلى اليمن للتعرف على صناعة التمويل الأصغر واستكشاف قدرات السوق. يعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية حالياً على مساعدة BRAC على التسجيل رسمياً مع السلطات لإنشاء شراكة بين BRAC والصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديم خدمات التمويل الأصغر، خاصة في المناطق الريفية.

مشروع التخرج من الفقر. تعمل وحدة تنمية المشروعات الصغيرة والصغرى مع صندوق الرعاية الاجتماعية، وسيجاب، على تنفيذ مشروع لمساعدة 900 من المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية على تحسين ظروفهم المعيشية.

وبالتنسيق مع مؤسسة جرامين-جميل، ومؤسسة جرامين، تم إعداد بطاقة مبسطة لتقييم الفقر في اليمن. وقد استخدمت البطاقات، التي نشأت من الدراسة المسحية لموازات الأسر في 2005-2006 باليمن، لإجراء دراسة مسحية لنحو 8 آلاف أسرة تتلقى الدعم من صندوق الرعاية الاجتماعية في المناطق التي يعمل بها المشروع، لاختيار 900 أسرة ليعمل معها المشروع في مرحلته التجريبية. وتستخدم بطاقات التقييم عشر مؤشرات بسيطة يمكن للمسؤولين الميدانيين جمعها وتدقيقها بشكل سريع. ويمكن حساب درجات الفقر على الورق ميدانياً في خلال خمس إلى عشر دقائق، ومن خلال بطاقات تقييم الفقر، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر في اليمن الآن تنفيذ مؤشر الخروج من الفقر لمتابعة معدلات فقر العملاء، وتتبع التغيرات في معدلات الفقر مرور الوقت، وتحديد أهداف خدماتها.

كما تم إطلاق دراسة مسحية لتمهيد الطريق لإعداد دراسة حدد الأنشطة الرئيسية المدرة للدخل، وكيفية تسويقها، والمخاطر المحتملة للمشاركين في المشروع.

دراسة لسلسلة القيمة. قامت وحدة تنمية المشروعات الصغيرة والصغرى، بالتعاون مع البنك الدولي، بتنفيذ دراسات لسلاسل القيمة لحمسة قطاعات: العسل، والقمح، والأسماك، والقات، والقهوة، وبناءً على الدراسات الميدانية، تساعد الدراسة على توضيح السوق لهذه القطاعات، بالإضافة إلى الحصول على معلومات جديدة بشأن السياسات التحفيزية للمشروعات الصغيرة والصغرى.

الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ تقدم الدعم لتنفيذ قانون التمويل الأصغر الجديد. تلقى العاملين بالتمويل الأصغر بالبنك المركزي اليمني تدريباً على التحليل المالي، وأسعار الفائدة، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، وتركز المرحلة الثانية من المشروع الجاري على تنظيم عملية ترخيص بنوك التمويل الأصغر. كما يتم التخطيط أيضاً للأدلة الإرشادية للإشراف

لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، وتزود هذه «البنوك القروية» النساء بالوصول إلى خدمات الائتمان وغيرها من الخدمات، ومن ثم، تمهد لهن الطريق لإنشاء أعمالهن الخاصة. علاوة على ذلك، فإن التدريب المالي، والإداري، والمؤسسي المقدم من قبل مراكز خدمات أعمال المرأة قد أتاح للنساء توسيع نطاق أنشطتهن. وبحلول ديسمبر 2008، تم تسجيل 12 جمعية للائتمان والادخار للمرأة قانونياً كجمعيات تعاونية للائتمان والادخار وأصبحت أعضاء بإتحاد الجمعيات التعاونية للائتمان والادخار. ويضم 176 اتحاداً موقفاً وقرية، ويضم 7383 عضو، بقيمة إجمالية تزيد على 2.6 مليون دولار من المدخرات والأسهم، وتقدر القيمة الإجمالية للمحفظة الحالية بما يزيد على 3.1 مليون دولار. يجري تعميم المشروع حالياً بين الجمعيات التعاونية للمزارعين في غزة والضفة الغربية، ومؤخراً، عملت جمعيات الادخار والائتمان على إنشاء مؤسسة مصرفية فلسطينية تعتبر خطوة أولى نحو إنشاء «بنك للفقر».

استشارات ميدانية للجنة الفلسطينية للإغاثة الزراعية. استكملت مؤسسة جرامين-جميل مهمة استشارية ميدانية لمدة ستة أشهر للجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية في يونيو، وبالإضافة إلى تقديم الإشراف اليومي على الأعمال، وضع الاستشاري إجراءات جديدة لتابعة قضايا التعثر بالإضافة إلى الخطط الاستراتيجية وخطط العمل الخمسة من جمعيات الادخار والائتمان التابعة للجان الإغاثة والادخار.

اليمن
الصندوق الاجتماعي للتنمية يواصل تمويل مؤسسات التمويل الأصغر وتدريبها. قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتوزيع تمويل للقروض على المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، ومؤسسة حزموت للتمويل الأصغر، وقسط ثان إلى مؤسسة ناء للتمويل الأصغر، لتوسيع نطاق انتشارها. كما قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ عدد من الدورات خلال تلك الفترة: دورة تدريبية للمراجعة الداخلية استهدفت المراجعين الداخليين، والمديرين الماليين، والمحاسبين، ودورة تدريبية على نظام معين V.2 لتتبع القروض، وتدريب عملي لاثنتين من مؤسسات التمويل الأصغر على الإدارة العملية للمخاطر، وتطوير المنتجات. كما قدمت وحدة المشروعات الصغيرة والصغرى بالصندوق الاجتماعي للتنمية المساعدة الفنية لمؤسسات التمويل الأصغر الشريكة من خلال تحميل نظام معين V.2 في مؤسستين، وتنفيذ مراجعات ميدانية للمحافظ الخاصة بثلاث مؤسسات للتمويل الأصغر.

حلقة عمل لشركاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال التمويل الأصغر. نظمت وحدة تنمية المشروعات الصغيرة والصغرى حلقة عمل في 27 مايو 2009 حضرها 30 مشارك يمثلون II منظمة عاملة في مجال التمويل الأصغر. خلال حلقة العمل، تم استعراض ومناقشة عدد من القضايا، من أهمها إطلاق نظام معين الجديد لتتبع القروض، والتدريب العملي. كما تمت مناقشة مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر للربع الأول من 2009 ومقارنتها بالخطط، بالإضافة إلى المشكلات التي تواجه توسع مؤسسات التمويل الأصغر.

الشبكة الوطنية للتمويل الأصغر. في 26 مايو 2009، تم تنفيذ حلقة عمل ضمت الشركاء المحتملين للشبكة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. شارك

أبحاث وإصدارات جديدة لسيجاب

مكافحة غسيل الأموال/تمويل الإرهاب: تعزيز الدمج

المالي والنزاهة. تركز ورقة سيجاب الصادرة في سبتمبر 2009 على كيف يمكن للتنفيذ غير الملائم للمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال. وتمويل الإرهاب - خاصة في الأسواق الناشئة - لعب دورا في إقصاء ملايين الأفراد من منخفضي الدخل من الخدمات المالية الرسمية. يمكن أن يحول ذلك الأغلبية المحرومة من الخدمات إلى عالم النقود غير الرسمي. بما يقوض التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وبحول دون حصول المنظمين وجهات فرض القانون على وسيلة أساسية لتعزيز النزاهة المالية: القدرة على تتبع حركة الأموال. وتشير الورقة إلى أن الدمج المالي ونظام النزاهة المالية الفعال يمكن - بل يجب - أن يكمل أهداف السياسات الوطنية. وتتمتع المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال. وتمويل الإرهاب ببعض المرونة. بما يمكن البلدان من صياغة ضوابط فعالة وملائمة. ويتمثل التحدي في الوصول إلى المعدل الصحيح من الحماية لبيئة مالية بعينها. <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/I.9.37862/>

ورقة لسيجاب عن الإدارة الأفضل للأصول والالتزامات.

توضح الورقة التي صدرت مؤخرا بعنوان "إدارة الأصول والالتزامات لمؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع" أن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر في حاجة إلى تعزيز إدارتها للأصول والالتزامات لتنسق مع تنوع مصادر التمويل والمخاطر التي تصاحبها. وقد تطورت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر من مرحلة الاعتماد على مجموعة من المنح والتمويل المخصص إلى مصادر تجارية للتمويل. بما في ذلك الودائع، والقروض، وإصدار السندات، والأسهم. ومن ثم، تحتاج هذه المؤسسات إلى فرض المزيد من التأكيد على إدارة الالتزامات على وجه الخصوص. وقد ازدادت أهمية هذه الحاجة بالوضع في الاعتبار الندرة والتكلفة العالية لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال الأزمة المالية العالمية. <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/I.26.10804/>

تمويل أصغر صديق للبيئة: العملاء وتغير المناخ.

هذه الورقة مقترحات عملية بشأن كيف يمكن أن يكون لمؤسسات التمويل الأصغر تأثيرا ظاهرا على محاربة تغير المناخ من خلال تمكين مئات الملايين من العملاء - وغالبا المرشح أن يعانون من الاحترار العالمي (ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية) - من خلال المعلومات والتمويل لإحداث تغييرات إيجابية في مجتمعاتهم. وعلى الرغم من أن العديد من التكنولوجيات المشار إليها، مثل وقود الطهي الأكثر ملاءمة للبيئة، والوحدات الشمسية، قد لا تكون باهظة التكلفة ليتم تمويلها من خلال القروض الاستهلاكية الفردية، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر قطع شوط طويل باتجاه تشجيع الممارسات صديقة البيئة من خلال تقديم القروض للمشروعات الصغرى صديقة البيئة، بما في ذلك باعة التجزئة لمواد مثل الوحدات الشمسية. ان المفتاح يتمثل في ربط جميع أطراف سلسلة الإمدادات، من باعة الجملة، إلى باعة التجزئة، إلى المستخدمين. <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/I.26.10508/>

مديرو التمويل الأصغر والتمويل عبر الإنترنت: هل هو تمويل، أم تسويق، أم أمر مختلف تماما؟

تدرس الورقة التي أصدرتها سيجاب في أبريل 2009 كيف يقدم النمو في عمليات التمويل عبر الإنترنت فرصا وتحديات لمؤسسات التمويل الأصغر التي تسعى للاستفادة من إمكانية المقرضين أو المستثمرين عبر الإنترنت. وتركز الورقة على جانب الطلب من المعادلة وتسلط الضوء على قضايا على مؤسسات التمويل الأصغر أخذها بالاعتبار قبل التسجيل لأخذ قروض من إحدى منافذ الإقراض عبر الإنترنت. <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/I.9.34243/>

بوابة التمويل الأصغر. مصدر متاح عبر الإنترنت لجمع التمويل الأصغر حول العالم، وإحدى الخدمات التي تقدمها سيجاب، قامت بتحديث موقعها الإلكتروني، وإضافة مظهر جديد، وتطوير التصفح، وإضافة خصائص تفاعلية جديدة. ويقدم الموقع مكتبة تفاعلية تضم 7 آلاف وثيقة خاصة بالتمويل الأصغر، وتقييمات، ومراجعات لها، ومنتهى للوظائف مع إمكانية الإعلان عن الوظائف أو تلقيها عبر البريد الإلكتروني. وجدول زمني تفاعلي للأحداث، والأخبار اليومية، والإعلانات، والمدونات، ومنشآت التعليق. يمكن زيارة: www.microfinancegateway.org

النتائج المتقدمة للدراسة المسحية لموالي التمويل الأصغر لسيجاب 2009.

فيما يلي أبرز النقاط الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستخلصة من الدراسة المسحية السنوية لسيجاب بشأن التمويل عبر الحدود للتمويل الأصغر. شارك في الدراسة هذا العام واحد وستين من المانحين والمستثمرين.

- قدم خمسة وعشرين مستثمرا 717 مليون دولار إلى المنطقة لغاية ديسمبر 2008. بما يمثل 5 بالمائة من إجمالي 14.8 مليون دولار مخصصة للتمويل الأصغر في جميع المناطق.
- ما يقرب من 30 بالمائة من إجمالي التمويل الأجنبي المخصص للمنطقة وجه إلى مصر والمغرب.
- أعلى الممولين AECID (أسبانيا)، و AfDB، و AFD و Proparco، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة التمويل الدولية، والإيفاد يمثلون 61 بالمائة من التمويل المخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- يتم تمثيل المانحين والمستثمرين بشكل متساو فيما يتعلق بالالتزامات التمويل (17 جهة مانحة قدمت 53 بالمائة من الأموال المخصصة؛ و9 مستثمرين قدموا 47 بالمائة من التمويل).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعد الديون هي الأداة الأكثر انتشارا (62 بالمائة)، يليها المنح (22 بالمائة)، يليها الضمانات (15 بالمائة).

ملحوظة: لا تتضمن الدراسة المصادر المحلية للتمويل. ستتاح المزيد من النتائج بنهاية أكتوبر على: www.cgap.org/funders

الدراسة المسحية لتقرير "قشور الموز" في التمويل

الأصغر لعام 2009. ينظر هذا التقرير، الثاني ضمن هذه السلسلة، في المخاطر أو "قشور الموز" التي تواجه صناعة التمويل الأصغر في الوقت الذي تفرض فيه الأزمة المالية العالمية تحديات جديدة وغير مألوفة. وقد أجريت الدراسة في شهري أبريل ومايو 2009 وتعتمد على 430 استجابة من الممارسين، والمستثمرين، والمنظمين، والمراقبين بالقطاع من 82 بلد ومؤسسة متعددة الجنسيات.

وتتمثل النتائج الرئيسية للدراسة في أن الأزمة الاقتصادية قد حولت المفاهيم بشأن آفاق المخاطر في التمويل الأصغر بشكل تام. تركز مؤسسات التمويل الأصغر، ومستثمريها، ومنظميها الآن على مخاطر الائتمان، والسيولة، والاتجاهات الاقتصادية العالمية، مقابل المخاوف الثلاثة الأولى لعام 2008 - جودة الإدارة، وحوكمة الشركات، واللوائح غير الملائمة. <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/I.26.10907/>